Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 245-261
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.16

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the effectiveness of internal public debt in financing some human development indicators in Iraq for the period (2004-2020)

Numan Monther Younes* [A], Haitham Sahi Jadaan [B], Attia Mohamed Ismail [C]

[A] College of Administration and Economics, Tikrit University
[B] Federal Ministry of Finance
[C] Salahuddin Governorate

Keywords:
public debt, spending on health, spending on education, Human Development.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Apr. 2023
Accepted 04 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Numan Monther Younes
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The internal debt is one of the means of financing resorted to by governments when unable to provide the necessary revenues to cover their expenses, and focusing on the internal side of the public debt increases fears in Iraq of the continuation of successive governments relying on oil revenues and borrowing to finance their expenditures and these fears increase in the fact that those funds do not go only a small part of them in financing the wheel of human development, The research aims to analyze the course of internal public debt in Iraq and show the extent of its impact, whether negatively or positively, on both spending on health and education as important indicators of human development., The research has found the ineffectiveness of internal public debt in terms of financing spending on education and health in most periods of research, in order to complete the process of human development, the research also suggested doubling the efforts and endeavors of the government to top the issue of financing human development priorities and tasks of its spending policies through Reform its structure while legalizing the use of indebtedness to enhance this aspect because of its negative consequences and fluctuations.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 245-261
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.16

قياس فاعلية الدين العام الداخلي في تمويل بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2020)

نعمان منذر يونس
الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

هيثم ساهي جدعان
وزارة المالية الاتحادية

عطية محمد اسماعيل
محافظة صلاح الدين

المستخلص

يعتبر الدين الداخلي من الوسائل التمويلية التي تلجأ لها الحكومات عند عجزها عن توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها ,وبالتركيز على الجانب الداخلي للدين العام تزداد المخاوف في العراق من استمرار الحكومات المتعاقبة بالاعتماد على إيرادات النفط والاقتراض في تمويل نفقاتها وهذه المخاوف تزداد في كون تلك الأموال لا يذهب سوى الجزء البسيط منها في تمويل عجلة التنمية البشرية , يهدف البحث إلى تحليل مسار الدين العام الداخلي في العراق وبيان مدى تأثيره سواء سلباً او ايجاباً على كل من الانفاق على الصحة والتعليم باعتبارهما من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية, وقد توصل البحث لعدم فاعلية الدين العام الداخلي من حيث تمويل الانفاق على التعليم والصحة في معظم فترات البحث, من أجل إتمام عملية التنمية البشرية, كما اقترح البحث مضاعفة جهود ومساعي الحكومة في أن تتصدر مسألة تمويل التنمية البشرية أولويات ومهام سياساتها الإنفاقية من خلال اصلاح هيكلها مع تقنين استخدام المديونية في تعزيز هذا الجانب لما له من تبعات وتقلبات سلبية.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الانفاق على الصحة، الانفاق على التعليم، التنمية البشرية.

المقدمة

يعد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي من أهم الوسائل التمويلية عندما تعجز الحكومات على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها وبالتركيز على الجانب الداخلي للدين العام تزداد المخاوف في العراق من استمرار الحكومات المتعاقبة بالاعتماد على إيرادات النفط والاقتراض في تمويل نفقاتها وهذه المخاوف تزداد في كون تلك الأموال لا يذهب سوى الجزء البسيط منها في تمويل عجلة التنمية، فبالرغم من امتلاك العراق لموارد وامكانيات هائلة على المستوى البشري والطبيعي فأن هيكله الاقتصادي لايزال يعاني من اختلالات في بنيته أدت بالنتيجة إلى اعاقة وتعطيل خطط وبرامج الاستثمار وتحقيق التنمية المنشودة، فعند ارتفاع نسق الاقتراض ينبغي أن يتم اتباع القاعدة الذهبية للدين العام والتي تنص على "المتحصل من الدين يوجه جميعه نحو الاستثمار" وذلك لغرض تحقيق استدامة تلك الديون وخلق البيئة المناسبة التي تعزز فرص تسديد التزامات تلك الديون والفوائد المترتبة عليها، وبعد جائحة كورونا والتي وضعت النظام الصحي والتعليمي في اختبار صعب ووضع لا يحسد عليه نتيجة تسارع انتشار الفايروس بشكل كبير مما تطلب تعزيز الانفاق على الصحة وتوفير المزيد من اللقاحات والأدوية الوقائية، وكذلك تحول مؤسسات التعليم إلى اعتماد التعليم الالكتروني والحاجة الآنية والملحة للتقنية الحديثة بات من الضروري زيادة الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم وأن يكون ذلك الانفاق استثمارياً يعتمد على تطوير مراكز البحث وتكثيف الجهود للاهتمام بالتعليم والصحة من خلال توفير متطلباتهما وبما يخدم تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية البشرية للنهوض بواقع الانسان وبما يخدم الاقتصاد والمجتمع، ونتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب توقف الحياة الاقتصادية في أغلب بقاع العالم وانخفاض الطلب على مصادر الطاقة والتي

بمقدمتها النفط شكلت الديون الحكومية مصدر مهم لتعزيز إيرادات الدولة وسد العجز الحاصل في الموازنات الحالية والسابقة، لذلك سنركز في هذا البحث على بيان مدى أهمية الديون الداخلية وتأثيرها في تمويل أهم مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال المدة (2004-2020) باستخدام نماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة (Regime Switching Models).

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الحاجة المُلحة التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر كمصدر تمويلي مهم من الممكن أن يستخدم لمعالجة مجموعة الاختلالات الهيكلية والتي تعد العائق الأول في التنمية البشرية في العراق من خلال الاستفادة التي قد يوفرها في تمويل الانفاق على كل من قطاعي الصحة والتعليم اللذين يمثلان أهم المرتكزات التي تقوم عليها التنمية البشرية.

مشكلة البحث: تتمحور إشكالية البحث من خلال السؤال الآتي:

- هل كان للدين العام الداخلي تأثير على أهم مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة) في العراق اعتباره مصدر تمويلي خلال مدة البحث؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل مسار تطور كل من الدين العام الداخلي في العراق والإنفاق على أهم مؤشرات التنمية البشرية (الصحة والتعليم) خلال المدة (2004-2020).
2. بيان مدى تأثير الدين العام الداخلي سواء سلباً أو ايجاباً على كل من الانفاق على الصحة والتعليم باعتبارهما من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القروض المتحصلة عن طريق الاقتراض الداخلي في العراق لم يتم استثمارها وتوجيهها بشكل فاعل لتمويل الانفاق على أهم مؤشرات التنمية البشرية.

منهجية البحث: اعتمد الباحثون على أسلوب الجمع بين الأسلوبين الاستقرائي والكمي القياسي في تحليل أثر الدين العام الداخلي في تمويل أهم مؤشرات التنمية البشرية في العراق مسلطين الضوء على قطاعي الصحة والتعليم خلال المدة (2004-2020).

هيكلية البحث: اشتمل البحث في المحور الأول منه على استعراض الدين العام الداخلي والتنمية البشرية وأهم مؤشراتها وفق التوجهات الفكرية والنظرية أما المحور الثاني فقد تناول تحليل مسار الدين الداخلي في العراق واستعراض تطور مستويات الانفاق على كل من مؤشر الصحة والتعليم، أما المحور الثالث اختص بالتحليل القياسي الذي يتضمن مخرجات ونتائج العلاقة قيد البحث.

المحور الاول

التأصيل المفاهيمي للدين العام الداخلي والتنمية البشرية

أولاً. ماهية الدين الداخلي: يمكن التعبير عن الدين الداخلي بانه ذلك الدين المُكتتب ضمن الحدود الإدارية لدولة ما، بمعنى آخر هو الدين الذي يصدر ويتم تغطيته في الأسواق المحلية للدولة المقترضة ويكون بعملتها المحلية، كما يمكن تعريف الدين الداخلي بأنه ذلك المبلغ الذي تقترضه الدولة أو أحد مؤسساتها العامة من الأشخاص المقيمين في مدنها المختلفة سواء كانوا مواطنين البلد أو من مواطنين يحملون جنسيات أخرى(الواسطي، 2002: 298) ويعد هذا الدين من الديون الحكومية او العامة، والدين بشكل ينقسم على قسمين بحسب الفكر المالي الحديث على أساس مصدر الدين بمعنى آخر يتم تحديد الدين وفق الاختصاص المكاني لإصداره، فاذا قامت الدولة بإصدار سندات للدين العام ضمن حدودها الإدارية أو قامت تلك الدولة بالاقتراض من الأفراد أو المصارف التجارية أو المؤسسات

المحلية أو الأجنبية العاملة ضمن أسواق الدولة يعد ذلك الدين داخلياً، أما في حالة إصدارها سندات وبيعها في الخارج أو الاقتراض من الخارج عد ذلك الدين ديناً خارجياً(Aybarc, 2019:1)، فمن مزايا الاكتتاب الداخلي أن الحكومة غالباً ما تملي شروط التعاقد والاكتتاب بحرية كبيرة من ناحية المدة الزمنية للدين ومقداره وكيفية السداد كما تحدد المزايا الممنوحة للمقرضين وهذا مالا تستطيع الحكومات فعله مع القروض الخارجية، وللحصول على المبالغ المطلوبة في حالة الدين الداخلي هناك اعتبارات يجب مراعاتها (الحريري، 2013: 243):

1. وجود فوائض محلية في مدخرات الأفراد خارج حسابات الاستثمار ويرغبون بإقراضها.
2. وجود رغبة لدى المدخرين للإقراض والاكتتاب في سندات الدين الحكومي نتيجة المزايا المرتفعة لتلك السندات.
3. وجود رغبة لدى الحكومة في تحقيق أهداف اقتصادية ومعالجة بعض المشاكل مثل التضخم والمحافظة على قيمة العملة المحلية بغية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً. الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي: للوقوف على الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية يجب التمييز بين الاقتراض من الأفراد والشركات والاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، ففي حالة الاقتراض من الأفراد أو الشركات يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من مدخراتهم أو استثماراتهم إلى القطاع العام بمعنى قيام القطاع العام بمنافسة القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في معدل نمو الإنتاج القومي هذا من جهة، من جانب اخر يؤدي امتلاك الافراد لسندات القرض الى شعورهم بأنهم اصبحوا اكثر ثراءً من ذي قبل فيزيدو من استهلاكهم وقد تدفع هذه الزيادة إلى زيادة الاستثمارات(السيد علي، 1999:247) كما إن آثار هذه القروض تعتمد على طريقة استخدام حصيلتها سواء كان في تمويل الأنفاق الاستهلاكي أو في تمويل الأنفاق الاستثماري وتختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي والنقاط الآتية تبين الآثار المترتبة للديون الداخلية تبعاً لحالات الانفاق(طاقة والعزاوي،2010،158):

1. في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة وجهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة كما هو حال أغلب الدول النامية يؤدي هذا الأسلوب من الانفاق إلى زيادة الطلب ألفعال دون أن يقابلها زيادة في المعروض السلعي مما يؤدي إلى حدوث موجات تضخمية.
2. في حالة استخدام مبلغ القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية (أنفاق استثماري) في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة ويتمتع جهازه الإنتاجي بالمرونة فنحصل على زيادة في تراكم رؤوس الأموال مما يؤشر على زيادة ملموسة في الإنتاج وبالتالي زيادة في الدخل القومي ومعدل التنمية.
3. في حالة عقد قرض في اقتصاد تسوده العمالة التامة وذلك لامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق ومن ثم تجميد الحصيلة، أي عدم أنفاقها يؤدي ذلك الى معالجة التضخم.
4. في حالة تعرض الاقتصاد القومي الى ضغوط انكماشية يمكن في هذه الحالة أن تقوم الحكومة بتسديد واطفاء ديون عامة داخلية سابقة قبل موعد استحقاقها فأن هذا يساهم في زيادة كمية النقود بالتداول مما يؤدي إلى زيادة الطلب ويساهم في التخفيف من حدة الضغوط الانكماشية، أما من حيث استخدام الحالة الثالثة أو الرابعة فأن هذا يعتمد على درجة حدة الضغوط التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد.

5. وفي حالة الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية معنى ذلك خلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل فضلا عن أن هذه الزيادة الأولية في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة احتياطيات المصارف التجارية وبالتالي تبدأ المصارف بمجموعة مضاعفات لهذه الزيادة حسب قواعد النظام المصرفي السائد (النقّاش، 2003: 57).

ثالثاً. ماهية التنمية البشرية: انطلق مفهوم التنمية البشرية معتبراً أن الانسان هو جوهرها والغاية المرجوة منها، فكان مفهوم التنمية البشرية (Human Development) يأخذ حيزاً كبيراً في الادبيات المعاصرة وبلغت ذروتها في تسعينيات القرن التاسع عشر وظهرت آراء ومحاولات كثيرة لتوضيح مفهومه وأهم أبعاده بناءً على التطور الذي حصل في الادبيات الاقتصادية (الجوارنة، 2015: 35)، أذ أولت الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا وعاليًا لمفهوم التنمية البشرية منذ عام (1990) في أول تقرير لها عن التنمية البشرية، والذي بموجبه عرفت التنمية البشرية أنها عملية توسيع نطاق الخيارات للبشرية وهذه الخيارات البشرية يمكن أن تكون مطلقة وربما ستتغير بمرور الوقت.، ولكن الاختيار الأساسي على جميع مستويات التنمية اقربها للطبيعة البشرية وهي الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى معيشي لائق، أما في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعريف التالي: التنمية البشرية هي العملية التي يختار الناس من خلالها أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، وتلقي أشكال مختلفة من التعليم، وتلقي الموارد المناسبة لضمان مستويات مناسبة من الحياة الطبيعية وحياة كريمة (برنامج الأمم المتحدة، 2002، 13)، كما عُرفت أيضًا بأنها تعظيم الطاقة البشرية، أو تلبية الاحتياجات الاجتماعية للإنسان لتحقيق مستوى معيشي لائق (أبو كريشة، 2003، 37)، بناءً على ما تقدم يمكن القول إن التنمية البشرية هي عملية خلق وصقل الطاقات البشرية واستغلالها بأفضل صورة من أجل تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للإنسان وبما يتوافق مع متطلبات الحياة، أن توفر له الحياة الكريمة مستوى تعليمي وصحي ومستوى معيشي جيد.

رابعاً. مؤشرات التنمية البشرية: هناك ثلاثة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية، وتهدف هذه المؤشرات الثلاثة إلى تنمية القدرات البشرية، وفي هذا البحث سنركز على مؤشر الصحة ومؤشر التعليم.

1. **مؤشر التعليم**: التعليم حق لكل فرد من أفراد المجتمع، ويعد من أهم جوانب التنمية البشرية لما له من تأثير هائل في توفير الذكاء لعملية التنمية البشرية وزيادة الإنتاج والإنتاجية، لذلك تعد مؤشرات التعليم من الأهداف والمؤشرات المهمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتيجة لذلك لعب التعليم دوراً كبيراً في تكوين رأس المال الاجتماعي والثقافي، ويعد أحد الضمانات لتحقيق التنمية المستدامة فالاستثمارات التي تساهم في التنمية الاجتماعية عن طريق خفض مستويات الأمية وزيادة فرص الحصول على تعليم جيد لهُ تأثير إيجابي على التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية للبلد، لذا عندما تكون هناك فجوة في رأس المال البشري بسبب إعاقة التعليم، يجب التركيز على تدريب القوى العاملة وإعداد المعرفة المهنية ودعم القدرة الإدارية لتحسين القدرة على استخدام فائض رأس المال من أجل استخدام أكثر كفاءة وفعالية لفائض رأس المال على نحو فعال(العذاري والدعمي، 2010: 115).
2. **مؤشر الصحة**: إن الاهتمام والعمل الجاد على تطوير الصحة هو من أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، لأنه قسم مهم في عملية البناء البشري والإعداد البدني والعقلي، لذلك يعد القطاع الصحي من القطاعات المهمة لقياس التنمية البشرية لأي مجتمع ويمكن التركيز على الجانب الأكثر

أهمية في مجال الصحة من خلال الجانب الوقائي حيث تتخذ معظم المجتمعات إجراءات وقائية لحماية بيئتها من التلوث وهو انتقال المرض أحد العوامل الرئيسية وإنشاء آليات حملة التطعيم المناسبة والتحصين ضد الأمراض والأوبئة. أما الجانب العلاجي فهو مجال الجوانب التطبيقية الصحية، بما في ذلك جميع الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحية، والتي تهدف إلى علاج الأفراد الذين يعانون من أمراض مختلفة (الموسوي، 2013، 102-103)، لذلك تأخذ مؤشرات العمر المتوقع المرتفعة في الاعتبار أن طول العمر هو قيمة في حد ذاته، وأن التغذية الصحية الجيدة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات عالية من متوسط العمر المتوقع عند الولادة (Nubler, Irmgard, 1995: 171-122).

المحور الثاني

تحليل واقع الدين العام الداخلي وبعض مصادر تمويل أبعاد التنمية البشرية في العراق للمدة (2004- 2020)

أولاً. تطور هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020): يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (1) بأن الكيفية التي استخدم من خلالها الدين الداخلي فيما بعد عام 2003، امتازت بانعدام الاستقرار إذ نجد أن إجمالي الدين الداخلي قد بلغ (6061688) مليون دينار في أواخر عام 2004، ثم ارتفع ليصل إلى (65936960) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (8.78%) عام 2005، غير أن مساره قد تغير مجددا ليتراجع خلال المدة الممتدة (2006-2008) ليبلغ مقداره تقريباً (4455569) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغت نسبته (-14.21%)، ويعزى سبب هذا التراجع لتحسن الإيرادات النفطية وانخفاض نسبة العجز في موازنة الدولة العامة على أثر رفع قيود الحصار الاقتصادي تدريجياً عن العراق، والذي كان يُشكل عائقاً أمام حركة كل من الصادرات والاستيرادات في البلد قبل عام 2003، واستمر وضع عدم الاستقرار في حجم الدين العام الداخلي وتذبذبه، إذا ترجم سلوكه هذه المرة بصورة تصاعدية ناجمة عن تأثر العراق بالصدمة المالية الكبرى المتمثلة بأزمة الرهن العقاري، التي تسببت بارتفاع إجمالي الدين الداخلي ليبلغ (9180806) مليون دينار في نهاية العام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (8.85%)، ليعاود الانخفاض مجدداً في العام 2011، إذ بلغ حجم الدين العام الداخلي فيها ما مقداره (7446859) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-18.88%)، واستمر بعدها بالانخفاض حتى بلغ (4255549) مليون دينار في عام 2013 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغت نسبته (-35%)، نتيجة لتعافي الجهاز المصرفي وارتفاع مقدرتها المالية نظراً لإطفاء قيمة حوالات الخزينة والسندات لدى كل من البنك المركزي والمصارف التجارية، إلى جانب بوادر التحسن التي طرأت على أسعار النفط عالمياً، لينعكس ذلك إيجاباً على وضع وموقف المالية العامة في العراق خصوصاً خلال المُدة (2011،2013)، كما يتبين لنا من خلال الجدول أدناه أن الدين العام الداخلي عاود الارتفاع مجدداً ليبلغ (9520019) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مرتفع جداً بلغ (123.70%) في عام 2014 مقارنة بالعام الذي سبقه، واستمر ارتفاع إجمالي الدين العام ليبلغ في نهاية عام (2016) ما مقداره (47362251) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.34%)، ويعود السبب لذلك الارتفاع في تجدد حجم الطلب على الدين الداخلي على أثر تعرض العراق لأزمات داخلية وخارجية ألقت بظلالها على واقعه المالي واستدعته لأن يعود ويستعين بالديون الداخلية، وفي مقدمات تلك الأزمات جاءت أزمة انخفاض أسعار النفط بشكل كبير لتصل إلى ادنى مستوياتها، إذ وصلت تقريباً لـ (36) دولاراً للبرميل الواحد، فيما نشأت أزمة سيطرة داعش بالتزامن من خلال اقتحامها لمناطق شاسعة من العراق، الأمر الذي ترتب عنه احتياج

هائل للتمويل وتلبية متطلبات عمليات التحرير وهو ما ترجمته خطط التوجه لآليات الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات حكومية وأُذونات خزينة، ثم اتجه رصيد الدين العام الداخلي بعدها للانخفاض ليبلغ نهاية عام 2018 (41822918) مليون دينار، وذلك على أثر التحسن الملحوظ الذي شهدته الأوضاع الامنية والسياسية في البلد، رافقه تحسن في أسعار النفط عالمياً، ثم تزايد مجدداً بسبب تغير نمط السياسة النقدية المُتبعة في العراق والمتمثلة بسياسة تغير سعر صرف العملة التي دفعت باتجاه ارتفاع معدلات التضخم، إذ بلغ سعر الصرف أمام الدولار حينها بما يُقارب (1190)، ليؤثر ذلك جلياً على ارتفاع حجم الدين الداخلي مجدداً ليبلغ في عام 2020 (64,246,559) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغت نسبته (67.60%) في قفزة كمية واضحة لحجم الدين الداخلي خلال مدة البحث التي امتازت بتبذبذها فيما يتعلق بإجمالي الدين العام الداخلي، والجدول الآتي يوضح تطور هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020):

الجدول (1): تطور حجم الدين الداخلي في العراق للمدة من (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الدين العام الداخلي (1)	معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي % (2)
2004	6061688	-
2005	6593960	8.78
2006	5645390	(14.83)
2007	5193705	(8)
2008	4455569	(14.21)
2009	8434049	89.29
2010	9180806	8.85
2011	7446859	(18.88)
2012	6547519	(12.07)
2013	4255549	(35)
2014	9520019	123.70
2015	32142805	237.63
2016	47362251	47.34
2017	47678796	0.66
2018	41822918	(12.28)
2019	38331548	(8.34)
2020	64246559	67.60

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام الداخلي، السنوات (2004-2020)
- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، إجمالي الدين العام الداخلي للسنوات (2004-2020)
- العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1).

ثانياً. تحليل بعض مصادر تمويل مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2020): تعد مسألة تمويل وتغطية المرتكزات والابعاد التي تستند عليها التنمية البشرية في العراق من المواضيع المهمة والحساسة، نظراً للدور الذي من الممكن أن تؤديه في مسألة تحقيق نتائج وأهداف منشودة من بوابة التنمية البشرية، وهذا من شأنه أن يسهم في مدى نجاحها من عدمه في ظل التخصيصات والأموال التي تندرج في الموازنات، لذلك سوف يتم التطرق لأهم المتغيرات المختارة ذات الدلالة والانعكاس الكافي عن أبرز مصادر تمويل أهم أبعاد التنمية البشرية في العراق، والمتمثلة بكل من متغير الإنفاق على التعليم وكذلك متغير الإنفاق على الصحة، اذ سيتم استعراض واقع تطورهما في بلد البحث وخلال المدة المحددة، وكما يأتي:

1. **تطور حجم الإنفاق على التعليم في العراق للمدة (2004-2020):** يعاني الإنفاق على التعليم في العراق كمؤشر مهم من واقع غير مستقر، نظراً لارتباطه بحصيلة الايرادات النفطية التي تُعاني من التذبذب وعدم الثبات في معظم فتراتها، ومع تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية وتفاقمها، الأمر الذي انعكس على سير تلك المحصلة وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار والاختلال في هيكل الإنفاق العام وتوزيعاته في شتى ومختلف القطاعات الاقتصادية، وبسبب ذلك ترافقت مع مؤشر الإنفاق على التعليم تغيرات مرادفة ومشابهة للأسباب ذاتها، وبمتابعة الجدول رقم (2) اتضح من خلاله تباين واضح في قيم وأرقام مؤشر الإنفاق على التعليم، إذ بلغ مقدار الإنفاق على التعليم (1802610) مليون دينار في عام 2004، ثم توجه مسار هذا المؤشر نحو التزايد لغاية عام 2011، إذ بلغ فيه حجم الإنفاق على التعليم (9300539) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغت نسبته (40.5%)، ويرجع سبب هذا ارتفاع قيام هذا المؤشر لتلك المدة لارتفاع أسعار النفط بصورة رئيسية، ما أسفر عن زيادة تخصيصات الإنفاق العام، علماً أن تلك الزيادات لم تتناسب كثيراً ما خُصص فعلاً للإنفاق على التعليم، بسبب توجيه القسم الأكبر من هذا الانفاق إلى أوجه إنفاق أُخرى تشغيلية ومنها ما خُصص للاستيرادات، ثم ارتفع مجدداً ليبلغ (9683126) مليون دينار في عام 2014، نتيجة لانتعاش أسعار النفط والتي أثرت مجدداً وتسببت بزيادة حجم الإيراد في تلك المدة، ثم انخفض حجم الإنفاق على التعليم في عام 2015 ليبلغ (8988200) مليون دينار، بمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-7.1%)، وجاء الانخفاض نتيجة لتمويل الانفاق العسكري في الحرب مع داعش، بالتزامن مع استمرار تدهور أسعار النفط ووقوع معظم المواقع التعليمية كالجامعات والمدارس تحت سطوة الإرهاب في المحافظات والمناطق المحتلة، ثم سادت حالة الاستقرار في المنطقة بعد فرض سيادة القانون وهيبة الدولة مجدداً خلال المدة (2016-2018)، الأمر الذي إنعكس على زيادة الإنفاق على التعليم وهذا ما حدث فعلاً ليبلغ (11856906) مليون دينار في عام 2018 وبنسبة نمو سنوية (14.3%)، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى (12520844) مليون دينار في عام 2020، ومن خلال متابعة تطور حجم الإنفاق العام يتبين لنا أن نسبة الإنفاق على التعليم كانت نسبة منخفضة ومتدنية لا تنسجم وطبيعة وحجم هذا القطاع المهم الذي يستوعب ملايين الطلبة والكادر التدريسي فضلاً عن الملاك الاداري وما يرافقه من متعلقات خاصة بالخطة الاستيعابية والتعليمية في البلد، وبوساطة استعراض البيانات المرتبطة بمؤشر الإنفاق على التعليم يتبين بشكل أساسي وكبير اعتماد حجم الإنفاق على التعليم في العراق على الايرادات النفطية، وبالتالي فأن تعرض أي من مستويات الانفاق إلى التذبذب والتفاوت يحصل تبعاً للتغيرات التي تصيب مستويات أسعار النفط العالمية، لتأثرها الواضح به انخفاضاً وارتفاعاً، والجدول الآتي يوضح تطور حجم الإنفاق على التعليم في العراق للمدة (2004-2020):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 245-261
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.16

الجدول (2): تطور حجم الانفاق على التعليم في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الانفاق على التعليم (1)	معدل النمو السنوي للأنفاق على التعليم% (2)
2004	1802610	-----
2005	1472788	(18.2)
2006	2051914	39.3
2007	2728653	33
2008	4943189	81.1
2009	5267519	6.5
2010	6617860	25.6
2011	9300539	40.5
2012	8530552	(8.2)
2013	9597575	12.5
2014	9683126	0.8
2015	8988200	(7.1)
2016	9677943	7.6
2017	10128545	7.1
2018	11856906	14.3
2019	12430855	4.84
2020	12520844	0.72

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرات السنوية (2004-2020)
- العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1)

2. تطور حجم الإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2020): يشير مؤشر الإنفاق على الصحة ويقيس درجة ما يتم تخصيصه من مبالغ مالية تذهب خدمة وتلبية احتياجات القطاع الصحي في العراق، وهو يعد مكوناً هاماً من مكونات الهيكل الأنفاقي في الموازنة العامة، ولأجل إيضاح وبيان مقدار فاعلية الأموال التي يخصص لهذا القطاع الحيوي والذي يمكن الاستدلال به لإيضاح درجة التنمية والمؤدي والدافع لحدوث الاستقرار الاقتصادي في بلد البحث، إذ يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (3) أن الإنفاق الذي تم تخصيصه على القطاع الصحي أتسم بالتفاوت وعدم الاستقرار، ونجد أن الإنفاق على الصحة قد بلغ في نهاية عام 2004 (1788257) مليون دينار، ثم انخفض في مطلع عام 2005 ليبلغ (1469086) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-17.8%)، نتيجة لحالة التراجع التي رافقت ايرادات الدولة المالية، مما دفع لانخفاض إنفاقها العام بشكل أساسي وتراجع

انخفاضها على الصحة بشكلٍ خاص، ثم توالت بوادر الزيادة الواضحة في معدلات الإنفاق على الصحة للمدة (2006-2008) ليبلغ (2708934) مليون دينار في عام 2008، وجاء بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (51.4%)، مُشكلاً أعلى نسبة زيادة خلال مدة البحث، ويرجع ذلك نتيجة لزيادة حجم الإيرادات الحكومية التي انعكست بطبيعة الحال على معدلات الإنفاق على الصحة، ثم تراجعت نسبة الإنفاق على القطاع الصحي في عام 2009، إذ بلغ (2666786) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-1.5%) بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بتبعات الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008،والتي أسفر عنها انخفاض في حجم الطلب على الصادرات النفطية، ثم توالت الزيادات فيما يتعلق بمعدل الإنفاق على الصحة للمدة (2010-2013) حتى بلغ (4930391) مليون دينار في عام 2014، غير أن الحال تغير باتجاه الانخفاض بعد العام 2014، إذ جاءت نسبة التخصيصات على الصحة منخفضة نسبياً، نتيجة لزيادة تمويل البرامج الإنفاقية لتلبية متطلبات العمليات العسكرية ضد الإرهاب، مع تواصل التدهور في أسعار النفط عالمياً، ثم عاود حجم الانفاق على الصحة الارتفاع بالتزامن مع عودة الاستقرار أمنياً، ثم واصل تزايده بفعل مستجدات الأزمة الصحية التي شهدها العالم أواخر عام 2019، ليرافقا تصاعد حجم الطلب على مستلزمات واحتياجات مواجهة جائحة كورونا وما أسفرت عنها من أوضاع وتبعات صحياً واقتصادياً، مما أدى إلى لارتفاع حجم الإنفاق الصحي ليبلغ (5507100) مليون دينار في عام 2020،وعليه تجدر الاشارة إلا أن تراجع معدلات الإنفاق سيلقي بظلاله سلباً على الواقع الصحي في العراق، الأمر الذي يولد آثاراً سلبية على الواقع التنموي والاقتصاد بشكل عام، والجدول الآتي يوضح تطور الإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2020):

الجدول (3): تطور حجم الإنفاق على الصحة في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	الانفاق على الصحة (1)	معدل النمو السنوي للأنفاق على الصحة % (2)
2004	1788257	-----
2005	1469086	(17.8)
2006	1637696	11.4
2007	1789216	9.2
2008	2708943	51.4
2009	2666786	(1.5)
2010	3823056	43.3
2011	4591914	20.1
2012	4047971	(11.8)
2013	4930391	21.7
2014	4283254	(13.1)
2015	3772844	(12)
2016	4009530	6.2
2017	3298298	(0.2)

السنة	الانفاق على الصحة (1)	معدل النمو السنوي للأنفاق على الصحة % (2)
2018	4360175	9
2019	5447030	24.9
2020	5507100	1.10

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرات السنوية (2004-2020)
- العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1)

المحور الثالث

قياس فاعلية الدين العام الداخلي في تمويل بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2020)

أولاً. وصف المتغيرات والاستقرارية: تبلورت فكرة بناء النموذج القياسي من خلال تكوين معادلتين بهدف قياس تأثير متغير الدين العام الداخلي (Xi&int_dept) بوصفه المتغير المستقل وبيان مدى فاعليته في تمويل كل من الانفاق على الصحة (Y1 & on_health) والانفاق على التعليم (Y2 & on_edu) باعتبارهما متغيرين معتمدين، وقبل ذلك يستوجب أن نتأكد من اختبارات جذر الوحدة لبيان مدى استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه والتحقق من ذلك، ووفقاً لذلك يتم الاعتماد على الاختبارات المتعلقة بجذر الوحدة (Unite Root Test)، وتوجد هناك اختبارات عدة يمكن في ضوئها اكتشاف درجة تكامله السلسلة الزمنية ومنها اختباري Augment (ADF) Dickey–Fuller، Phillips–Perron (P.P)، والصيغة العامة للاختبارين هي كما يأتي (Enders, 2015: 207):

$$Xt = a1Xt\text{-}1 + Bj\Delta Xt\text{-}j + et\Delta$$

بدون قاطع واتجاه عام

$$Xt = a0 + a1Xt\text{-}1 + Bj\Delta Xt\text{-}j + et\Delta$$

بوجود قاطع (حد ثابت) فقط

$$Xt = a0 + a2t + a1Xt\text{-}1 + Bj\Delta Xt\text{-}j + et\Delta$$

بوجود قاطع واتجاه عام (اتجاه زمني)

إذ إن (X) يعبر عن السلسلة الزمنية المراد إختبارها، (Δ) يعبر عن الفروق الأولى للسلسلة، كما إن (et) يشير إلى حد الخطأ العشوائي.

وبعد القيام أجراء اختبار (ADF) يلزم ان نختبر الفرضيتين الآتيتين:

الأولى تتمثل بفرضية العدم Ho: a=0

الثانية تتمثل بفرضية البديلة H1: a>0

ومن الجدول الآتي يتبين استقرار جميع متغيرات البحث وتكاملها عند الفرق الأول، ومن ثم سنقوم بتقدير آلية النماذج ذات النظم المتغيرة (Regime Switching Models) أو ما تعرف بنظم ونماذج ماركوف.

الجدول (4): اختبار الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	At Level			
		X dept	**Y1**	**Y2**
With Constant	t-Statistic	0.1193	-1.1500	-1.0278
	Prob.	0.9665	0.6957	0.7433
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5942	-1.0554	-1.1136
	Prob.	0.7922	0.9327	0.9233
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.6365	-0.1664	1.9197
	Prob.	0.9752	0.6250	0.9870
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(X)	d(Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-8.3412	-10.2688	-9.1505
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.5750	-10.3000	-9.1471
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9174	-10.2852	-8.7056
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews12).

ثانياً. تقدير نماذج ماركوف ذات النظم المتغيرة (Regime Switching Models): تم تحليل وتقدير نماذج ماركوف ذات الانتقال السلس للنُظم المتغيرة (Smoothing Regime Switching Models) عبر نموذج الانحدار الذاتي (AR) إذ يتم على أثره عدّ المتغير Xt كدالة تأثيرية لقيمةXt-1 السابقة، إذ يتبين ومن خلال تحليل قياس العلاقة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيري الدين العام الداخلي كمُتغير مستقل ومؤشر الإنفاق على الصحة كمُتغير تابع، بتقدير نظامين أساسيين للعلاقة قيد البحث، حيث يُمثل النظام الأول بما يُسمى فترة الرواج والتي تشهد غالباً ارتفاع مستويات الانفاق عموماً، فتقدر معلمات النظام واحتمالية إتباعه من خلال المتغيرات المدروسة واحتمالية الانتقال منه وإليه، في حين

نجد أن النظام الثاني يعبر عن نظام الكساد أو انخفاض حجم الانفاق، كما نشير إلى أن معظم الصدمات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد العراقي (خلال فترة البحث) والمتمثل بارتفاع الإيرادات والعوائد منذ 2006 وحتى النصف الأول من 2014 تعد حاله رواج، في حين تتمثل حالة الكساد بانخفاض حجم الإيرادات الحكومية بشكل عام والأزمة الصحية التي خلفتها جائحة كورونا، وجدولي رقم (6,5) يوضح أنظمة الانتقال بينهما.

وبالحديث عن المتغير التابع الأول والمتمثل بالإنفاق على التعليم وعلاقته بمتغير الدين الداخلي فمن نتائج الجدول رقم (5) ادناه وفي النظام الأول (Regime 1) يلاحظ أن متغير الدين الداخلي يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع متغير الانفاق على التعليم أي أن زيادة الدين الداخلي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الانفاق على التعليم بمقدار (0.16%)أما النظام الثاني (Regime 2) فيبين بان متغير الدين الداخلي قد اختلف تأثيره جذرياً فتحول من الحالة الطردية إلى العلاقة العكسية إذ إن زيادة الدين الداخلي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على التعليم بمقدار (2.6-%) وهذه العلاقة تعود إلى حجم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وحلول أجل تسديد الكثير من القروض الأثر البالغ في تقنين ومحدودية الانفاق على كثير من القطاعات والتي من ضمنها التعليم.

الجدول (5): العلاقة بين الدين الداخلي والانفاق على التعليم

Dependent Variable: Y1				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**z-Statistic**	**Prob.**
Regime 1				
X	0.160828	0.015824	10.16353	0.0000
C	13.34999	0.264716	50.43132	0.0000
Regime 2				
X	-2.636196	0.172117	-15.31630	0.0000
C	55.57269	2.676057	20.76663	0.0000
Common				
LOG(SIGMA)	-1.737077	0.050509	-34.39138	0.0000
Transition Matrix Parameters				
P11-C	5.467253	1.165262	4.691867	0.0000
P21-C	-4.976603	1.377950	-3.611598	0.0003
Mean dependent var	15.64231	S.D. dependent var		0.699074
S.E. of regression	0.189418	Sum squared resid		7.139958
Durbin-Watson stat	0.168546	Log likelihood		59.27917
Akaike info criterion	-0.512541	Schwarz criterion		-0.398684
Hannan-Quinn criter.	-0.466484			

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews12).

الجدول (5): العلاقة بين الدين الداخلي والانفاق على الصحة

Dependent Variable: Y2				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**z-Statistic**	**Prob.**
Regime 1				
X	-2.536579	0.092745	27.35018	0.1242
C	9.806315	0.373264	26.27182	0.0642
Regime 2				
X	1.747747	0.093424	18.70762	0.4114
C	22.96239	0.312839	73.40008	0.6342
Common				
X(-1)	-2.237547	0.092539	-24.17959	0.0934
LOG(SIGMA)	-1.688397	0.051410	-32.84162	0. 7326
Transition Matrix Parameters				
P11-C	4.126860	0.794452	5.194596	0.0764
P21-C	-4.244860	0.780016	-5.442014	0.0455
Mean dependent var	14.76287	S.D. dependent var		0.446539
S.E. of regression	0.197041	Sum squared resid		7.648517
Durbin-Watson stat	0.559323	Log likelihood		42.10492
Akaike info criterion	-0.336009	Schwarz criterion		-0.205439
Hannan-Quinn criter.	-0.283186			

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

في حين يتبين من نتائج الجدول رقم (5) أعلاه يلاحظ عدم معنوية العلاقة النظام الأول (Regime 1) وان متغير الدين العام الداخلي لم يكُن ذا فاعلية في تمويل الانفاق على الصحة أي إن زيادة الدين الداخلي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الانفاق على الصحة بمقدار (2.5%) وهذا يتفق مع المنظور الاقتصادي القائل إن اعتماد الدين العام كمصدر تمويلي بعيد الأمد من شأنه أن يتسبب بآثار عكسية في مسألة تحقيق التنمية البشرية والاستثمار بواقعها، أما النظام الثاني (Regime 2) نلاحظ في انخفاض التأثير في السيناريو الثاني الخاص بوضع الكساد وهذا ينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي فمع تراجع العوائد النفطية فان الجزء الأكبر من الانفاق يذهب إلى الانفاق الجاري،والشكل رقم (1) يوضح مختلف الانتقالات السلسة (Switch Smoothing) والتغيرات التي طرأت في العلاقة بين متغيري الدين الداخلي والانفاق على الصحة وفق النموذج المقدر، إذ يتبين إنه قد وقعت انتقالات عدة بين كلا النظامين إذ يوضح الشكل رقم (1) في جانبه الأدنى إن نظام الكساد كان سائدا للمدة من 2004 الى 2009 بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعدم استقرارها في العراق مما أثر جلياً على برامج وخطط التنمية عموماً، أما الرسم الأعلى من الشكل رقم (1) فيشير إلى نظام الرواج والذي ساد هذا النظام خلال المدة 2015-2019 وهي فترة تعافي الإيرادات النفطية وانتهاء عمليات التحرير ضد عصابات داعش التي انعكست بشكل أكبر على الانفاق الجاري.

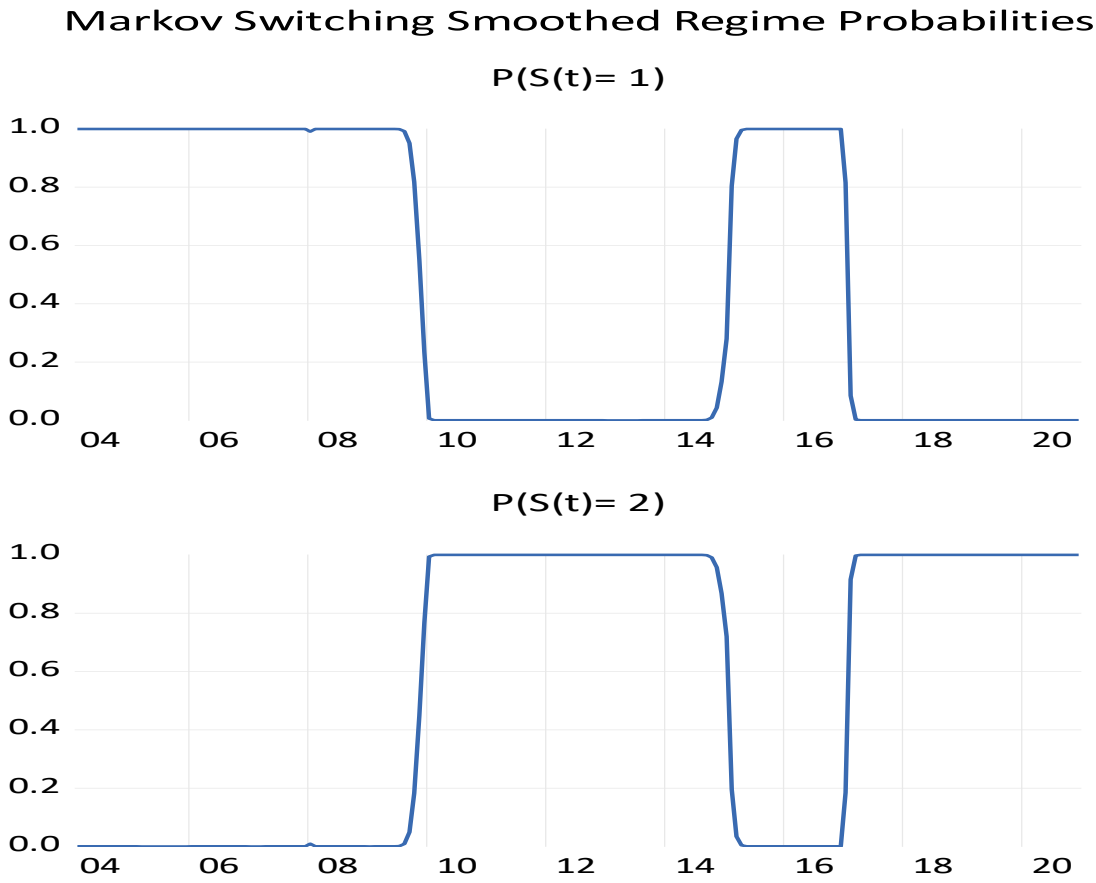

الشكل (1): الانتقالات السلسة (Switch Smoothing)

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن التأثير الذي قد يمارسه الدين العام الداخلي يعتمد على طريقة استخدام حصيلته سواء كان في تمويل الأنفاق الاستهلاكي أو في تمويل الأنفاق الاستثماري أو إنفاق لأغراض تمويل مؤشرات التنمية البشرية، كما تختلف الاثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي.
2. تعد مسألة تمويل وتغطية المرتكزات التي تستند عليها التنمية البشرية في العراق من المواضيع المهمة والحساسة، نظراً للدور الذي من الممكن أن تؤديه في مسألة تحقيق نتائج وأهداف منشودة من بوابة التنمية البشرية، وهذا من شأنه أن يسهم في مدى نجاحها من عدمه في ظل التخصيصات والأموال التي تندرج في الموازنات.
3. يتبين لنا من خلال تحليل واقع الدين العام الداخلي بأن الكيفية التي استخدم من خلالها الدين الداخلي فيما بعد عام 2003 والتي امتازت بانعدام الاستقرار، وهذا نابع من الظروف والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاختلالات المتوارثة.
4. يتضح إن هُناك علاقة عكسية قائمة بين متغيري الدين العام الداخلي والانفاق على التعليم في معظم فترات البحث، من خلال عدم مدى مساهمة الأول في تمويل متطلبات الإنفاق على التعليم من أجل

إتمام عملية التنمية البشرية، بسبب تعاظم حجم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وحلول أجل تسديد الكثير من القروض الأثر البالغ في تقنين الانفاق على الكثير من القطاعات.

5. تبين وجود دور تنموي ضعيف للدين العام الداخلي من خلال تمويل الجانب الأنفاقي على القطاع الصحي من خلال العلاقة الطردية المستمرة بين المتغيرين، كما نلاحظ انخفاض التأثير في السيناريو الثاني الخاص بزمن الكساد وهذا ينطبق على واقع الاقتصاد العراقي فمع انخفاض العوائد النفطية فأن الجزء الأكبر من الانفاق يذهب الى الانفاق التشغيلي.

المقترحات

1. مضاعفة جهود ومساعي الحكومة في أن تتصدر مسألة تمويل التنمية البشرية أولويات ومهام سياساتها الإنفاقية من خلال اصلاح هيكلها وجوانبها المختلفة مع تقنين استخدام المديونية في تعزيز هذا الجانب لما له من تبعات وتقلبات سلبية غير مرغوبة.
2. الاسراع في ايجاد وتنويع بدائل اقتصادية فاعلة للتخلي عن تبعية الأزمات التي تصيب اسعار النفط والتي تنعكس بشكل سلبي على مُجمل أداء السياسة المالية للدولة.
3. ضرورة تحقيق الكفاءة اللازمة في ايجاد مصادر تمويلية تتلائم مع تعزيز أبعاد التنمية البشرية والأهداف المطلوب تحقيقها على مستوى النشاط الاقتصادي.
4. العمل على إيلاء الأهمية القصوى لكل من قطاعات التعليم والصحة، من خلال توفير المتطلبات التي من شأنها النهوض بواقعيهما وبما يخدم تحقيق نتائج مرجوة على صعيد التنمية البشرية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو كريشة، عبد الرحمن تمام (2003)، علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
2. الجوارنه، وصوص (2015)، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
3. الحريري، محمد خالد (2013)، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، دمشق.
4. السيد علي، عبد المنعم (1999)، "مدخل في علم الاقتصاد ومبادئ الاقتصاد الكلي" الجزء الثاني، بغداد.
5. طاقة، محمد والعزاوي، هدى (2010)، اقتصاديات المالية العام، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن.
6. العذاري عدنان داود، الدعمي هدى زوير، (2010)، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
7. الموسوي، سعاد كاظم خضير (2013)، التنمية البشرية في العراق والانفاق الصحي – الواقع والتحديات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1 العدد 12.
8. النقاش، غازي عبدالرزاق (2003)،" المالية العام، تحليل أسس الاقتصاديات المالية" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. الواسطي، فاضل شاكر (2002)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد.

10. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، مطبعة الأردن، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Sabina, AL-kire, (2002), Dimensions of Human Development of Economics, University of Messiino, MRRA 2002, USA.
2. 12- Sibel Aybarc, (2019), Theory of public debt and current reflections, Faculty of Economics and Administration, (Turkey).